قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٩

بشـأن الموافـقة على اتفـاق مـشـروع دعـم خطـة إعـادة هيكلة وتطـوير الهيئة القومية لسكك حـديد مصر بين حكومتى جمهـورية مصر العربيـة وجمهورية إيطاليا ، الموقع فى القاهرة بتـاريخ ٢٠٠٨/٩/١٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق مشروع دعم خطة إعادة هيكلة وتطوير الهيئة القومية لسكك حديد مصر بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية إيطاليا الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٨ ، مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ المحرم سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ١٢ يناير سنة ٢٠٠٩ م) .

حسنى مبارك

اتفاق

بين

حكومة جمهورية إيطاليا

و

حكومة جمهورية مصر العربية

بشأن

مشروع "دعم خطة إعادة هيكلة وتطوير الهيئة القومية لسكك حديد مصر"

حكومة جمهورية إيطاليا ، ممثلة فى وزارة الخارجية - الإدارة العامة للتعاون الإنمائى ، ويشار إليها فيما بعد بـ " الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية " من جانب .

و

حكومة جمهورية مصر العربية ، ممثلة فى وزارة التعاون الدولى ، ويشار إليها فيما بعد بـ " وزارة التعاون الدولى " ، من جانب آخر .

ويشار إليهما فيما بعد بـ " الطرفين " .

حيث إنه : فى إطار العلاقات الثنائية بين مصر وإيطاليا ، تعد المبادرات الداعمة للتكامل الأورومتوسطى والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ذات أولوية كبرى .

وحيث إن : الاستراتيجية المصرية للإصلاح الاقتصادى والتنمية تولى أهمية كبرى لتحسين البنية الأساسية للنقل .

وحيث إنه : بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لنظام السكك الحديدية الذى يتسم بالكفاءة فى تعزيز كل من النمو الاقتصادى والتنمية البشرية على الصعيد الوطنى ، فقد قررت الحكومة المصرية ، من خلال وزارة النقل المصرية ، فى عام ٢٠٠٦ أن تبدأ فى خطة شاملة لإعادة هيكلة وتطوير الهيئة القومية للسكك الحديدية .

وحيث إن : الحكومة المصرية قد طلبت فى ١٩ فبراير ٢٠٠٨ دعمًا ماليًا لتنفيذ مشروع " دعم خطة إعادة هيكلة وتطوير الهيئة القومية لسكك حديد مصر " ويشار إليه فيما بعد بـ " المشروع " :

وحيث إن : الحكومة الإيطالية قد وافقت على المساهمة فى تمويل تنفيذ المشروع ،

اتفق الطرفان على ما يلى :

المادة (١)

الغرض من الاتفاق

١-١ : ينشئ هذا الاتفاق الالتزامات المشتركة للطرفين فيما يتعلق بتمويل وتنفيذ المشروع .

١-٢ : يحدد هذا الاتفاق فى هذا السياق إجراءات إدارة وسحب ومتابعة وتقييم المشروع .

المادة (٢)

هيكل الاتفاق

٢-١ : يتألف هذا الاتفاق من ١٤ مادة وملحق واحد (ملحق - وصف المشروع) .

٢-٢ : يعتبر الملحق جزءاً أساسيًا لا يتجزأ من الاتفاق ، وفى حالة وجود اختلاف فيما بينهما ، تسرى البنود الواردة بالاتفاق دون الملحق .

المادة (٣)

وصف المشروع

٣-١ : فى إطار الاستراتيجية والأعمال المحددة فى خطة إعادة هيكلة وتطوير الهيئة القومية لسكك حديد مصر لتحقيق خدمات نقل بالسكك الحديدية أكثر أمانًا وكفاءة وتتسم بسرعة الاستجابة والتنافسية ، يعمل المشروع الموضح فى الملحق على تحسين القدرات والمهارات الإدارية للهيئة القومية لسكك حديد مصر من خلال تقديم المساعدة الفنية فى المجالات الرئيسية التالية :

المركز الرئيسى ، التمويل ، الموارد البشرية ، نقل الركاب لمسافات طويلة ، نقل الركاب لمسافات قصيرة ، الشحن ، البنية الأساسية ، التوريدات ، الصيانة ، الإشارات والاتصالات اللاسلكية .

٢-٢ : يتم تنفيذ المشروع فى غضون خمس سنوات تنقسم إلى مرحلتين :

اولا - مرحلة أولى مدتها ثلاث سنوات ، و

ثانيا - مرحلة ثانية مدتها سنتان . ويشير الاتفاق الحالى إلى المرحلة الأولى من المشروع .

٣-٢ : تقدر المساهمة الإيطالية فى المشروع بمبلغ يصل إلى ٨,٠٠٠,٠٠٠ (ثمانية ملايين يورو) كمنحة :

اولا - المرحلة الأولى : بمبلغ يصل إلى ٤,٨٠٠,٠٠٠ (أربعة ملايين وثمانمائة ألف يورو) .

ثانيا - المرحلة الثانية : مبلغ يصل إلى ٣,٢٠٠,٠٠٠ (ثلاثة ملايين ومائتى ألف يورو) ويشير الاتفاق الحالى إلى المساهمة المقدمة لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع .

المادة (٤)

تعريفات

٤-١ : تتمثل المؤسسات الرئيسية المشاركة فى تنفيذ المشروع فى كل من :

اولا - عن حكومة جمهورية مصر العربية .

(أ) وزارة التعاون الدولى (MIC) ،

(ب) وزارة النقل (MOT) ،

(ج) الهيئة القومية لسكك حديد مصر (ENR) .

ثانيا - عن حكومة جمهورية إيطاليا :

(أ) وزارة الخارجية الإيطالية ، الإدارة العامة للتعاون الإنمائى (الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية) (MAE-DGCS) ؛

(ب) سفارة إيطاليا بالقاهرة - مكتب التعاون الإيطالى .

المادة (٥)

تنفيذ وإدارة المشروع

٥-١ : تكون وزارة النقل مسئولة عن تنفيذ المشروع وفقًا لوثيقة المشروع الواردة بالملحق .

٥-٢ : تكون الهيئة القومية لسكك حديد مصر ، باعتبارها الجهة المنفذة ، مسئولة عن اختيار جهة متخصصة لتقديم المساعدة الفنية وفقًا للإجراءات واللوائح الوطنية . وتقدم المستندات المتعلقة بإسناد العقد - بما فى ذلك مشروع العقد - إلى الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية للحصول على " عدم ممانعة " الذى يصدر خلال ٢٥ يوم عمل من تاريخ استلام المستندات . وتقوم وزارة النقل / الهيئة القومية لسكك حديد مصر - حال استلام " عدم الممانعة " من الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية - بالتوقيع على العقد مع الشركة التى وقع عليها الاختيار .

٥-٣ : تقوم وزارة النقل باختيار مكتب مراجعة متخصص وفقًا للإجراءات واللوائح الوطنية . ويقدم مشروع العقد إلى الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية للحصول على « عدم الممانعة » الذى يصدر خلال ٢٥ يوم عمل من تاريخ استلام المستندات . وتقوم وزارة النقل - حال استلام « عدم الممانعة » من الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية - بالتوقيع على العقد مع المكتب الذى وقع عليه الاختيار .

٥-٤ : يتم تشكيل اللجان التالية لإدارة وتشغيل المشروع :

(أ) لجنة إدارة مشتركة : تتألف من السفارة الإيطالية - مكتب التعاون الإيطالى والإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية - وذلك عن الجانب الإيطالى ، وزارة التعاون الدولى ووزارة النقل عن الجانب المصرى . وتعمل لجنة الإدارة المشتركة على ضمان التفسير والتطبيق الصحيح لهذا الاتفاق ، وتختص لجنة الإدارة المشتركة بدور التوجيه والإشراف وتكون مسئولة عن الموافقة على خطط التشغيل السنوية وتقارير سير العمل الفنية والمالية .

(ب) اللجنة الفنية المشتركة : وتتألف من ممثلين عن الهيئة القومية لسكك حديد مصر والجهة التى أسند إليها القيام بتقديم المساعدة الفنية . وتقوم اللجنة بتقديم المشورة بشأن كافة الأمور المتعلقة بالمشروع وموافاة الأطراف بالمعلومات الخاصة بتنفيذ المشروع . وتقوم اللجنة الفنية المشتركة بوضع خطط التشغيل السنوية وتقارير سير العمل الفنية والمالية وعرضها على لجنة الإدارة المشتركة للموافقة عليها .

المادة (٦)

التزامات الحكومة الإيطالية

٦-١ : تلتزم حكومة جمهورية إيطاليا بالمساهمة فى تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع بمبلغ لايزيد عن ٤,٨٠٠,٠٠٠ (أربعة ملايين وثمانمائة ألف يورو) يستخدم لغرض مواجهة تكاليف المشروع وفقًا لوثيقة المشروع المعتمدة الواردة بالملحق . ويتم تحديد المبلغ على وجه الدقة فى عقد المساعدة الفنية . وتقدم المساهمة وفقًا للشروط والبنود الموضحة بالمادة (٨) من هذا الاتفاق .

٦-٢ : تلتزم حكومة جمهورية إيطاليا بتقديم مساهمة إضافية قدرها ١٥٠٠٠٠ (مائة وخمسون ألف يورو) لمواجهة تكاليف أعمال المتابعة وبعثات التقييم السنوية ، ويتم إدارة المساهمة مباشرة من قبل الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية وفقًا لإجراءاتها الداخلية فى تعيين الاستشاريين .

المادة (٧)

التزامات الحكومة المصرية

٧-١ : تلتزم حكومة جمهورية مصر العربية بما يلى :

(أ) ضمان قيام الجهات المصرية المشاركة فى المشروع بالوفاء بالالتزامات الناشئة عن هذا الاتفاق وتنفيذ المشروع وفقًا لأحكام هذا الاتفاق ؛

(ب) ضمان القيام فى حينه بتوفير وتقديم الخدمات والتسهيلات غير المشمولة بالمساهمة الإيطالية اللازمة لتنفيذ المشروع على نحو ما هو وارد بالملحق .

(ج) موافاة الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية بخطة إعادة هيكلة وتطوير الهيئة القومية لسكك حديد مصر ؛

(د) موافاة الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية من خلال لجنة الإدارة المشتركة بـ :

اولا- خطط التشغيل الفنية والمالية السنوية وتقارير سير العمل الفنية والقوائم المالية ، و

ثانيا - تقرير فنى ومالى نهائى خلال ستة أشهر من الانتهاء من أعمال المشروع ؛

(و) السماح لموظفى الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية بالاطلاع على مستندات المشروع وزيارة مواقع العمل للقيام بأعمال المتابعة والتقييم . وتحقيقًا لذلك ، ستقوم وزارة النقل بالاحتفاظ بكافة المستندات المتعلقة بالمشروع لمدة خمس سنوات بعد الانتهاء منه .

المادة (٨)

استخدامات المساهمة

٨-١ : تودع المساهمة المقدمة من الحكومة الإيطالية بحساب خاص باسم " دعم مشروع إعادة هيكلة وتطوير الهيئة القومية لسكك حديد مصر " مفتوح لدى البنك المركزى المصرى .

٨-٢ : تقوم الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية بصرف المساهمة على ثلاثة أقساط متساوية .

٨-٣ : يصرف القسط الأول بمعرفة الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية بعد دخول الاتفاق الحالى حيز النفاذ وذلك حال :

(١) الانتهاء من الإجراءات الإدارية الداخلية ؛

(٢) موافاة الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية بخطة إعادة هيكلة وتطوير الهيئة القومية لسكك حديد مصر الموضوعة من المكتب الاستشارى الدولى بووز آلان هاميلتون (Booz Allen Hamiliton) ؛

(٣) موافاة الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية بخطة التشغيل السنوية الفنية والمالية ؛

(٤) الانتهاء من عملية اختيار شركة متخصصة تكون مسئولة عن تقديم المعونة الفنية للهيئة القومية لسكك حديد مصر ؛

(٥) الانتهاء من عملية أختيار مكتب مراجعة معتمد والتوقيع على العقد الخاص بذلك .

٨-٤ : يتم صرف القسطين الثانى والثالث أخذاً فى الاعتبار نتائج أنشطة المتابعة والتقييم المنفذة من خلال الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية ، ويجب أن يشتمل طلب وزارة النقل على المستندات التالية المعتمدة من لجنة الإدارة المشتركة :

(١) تقرير متابعة فنى سنوى والقوائم المالية معتمدة من مكتب المراجعة بما يؤكد صرف (٨٠٪) على الأقل من القسط السابق ،

(٢) خطة التشغيل الفنية والمالية الخاصة بالعام التالى .

٨-٥ : لا يمكن استخدام المساهمة الإيطالية فى سداد كافة الضرائب والرسوم - متضمنة الضرائب على المبيعات - المتعلقة بالعقد الموقع بين وزارة النقل / هيئة السكك الحديدية والشركة المسئولة عن تقديم المعونة الفنية .

٨-٦ : يتم إيداع أى دخل من فوائد ناشئة عن المساهمة فى حساب خاص ويتم استخدامه فى أنشطة المشروع شريطة الحصول على موافقة كتابية من الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية .

٨-٧ : يرد ما لم يتم صرفه من مبالغ إلى الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية .

المادة (٩)

المتابعة والتقييم

٩-١ : تقوم الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية بمتابعة تنفيذ المشروع للتحقق من سلامة الأعمال المنفذة بما فى ذلك إسهام المشروع فى تنفيذ خطة هيئة السكك الحديدية واستخدام الأموال المقدمة . ويجوز للإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية القيام بزيارة المشروع لتفقد تنفيذه والحصول على أى معلومات بشأنه .

٩-٢ : تتولى الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية إيفاد بعثات تقييم سنوية للتيقن من أن النتائج المحققة تتفق مع أهداف المشروع وتقديم التوصيات بشأن تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع التى سيتم تمويلها فى العامين التاليين . ويقوم الطرفان بالاتفاق معا فيما يتعلق بغرض وتوقيت وآليات التمويل والشروط المرجعية .

المادة (١٠)

تعليق الاتفاق وإنهاؤه

١٠-١ : إذا ما تم التأكد من حدوث مخالفات جسيمة تتعلق بالمشروع أو ثارت شكوك بشأنها ، فيجوز لأى طرف تعليق تنفيذ المشروع - كليًا أو جزئيًا - حتى يقرر الطرف الذى قام بتعليق التنفيذ استئناف تنفيذه .

١٠-٢ : يجوز إنهاء الاتفاق من قبل اى طرف - بعد السعى لتسوية الخلافات بالطرق الودية - وذلك وفقا للمادة (١٣) ويتم إيقاف العمل به تسعين يومًا بعد قيام أى من الطرفين بتوجيه إخطار كتابى للطرف الآخر يفيده بقراره الخاص بإنهاء الاتفاق .

المادة (١١)

العراقيل والقوة القاهرة

١١-١ : فى حالة وجود عراقيل تحول دون تنفيذ المشروع بسبب القوة القاهرة المعتبرة من قبل كلا الطرفين بمقتضى العرف (كالحروب ، والفيضانات ، والحرائق ، والأعاصير ، والزلازل ، والأزمات والإضرابات العمالية وأعمال أى حكومة والمصاعب غير المتوقعة فى الانتقال وغير ذلك من الأسباب) أو فى حالة الأخطار والظروف غير الآمنة التى تحيط بالموظفين الأجانب - تسرى الأحكام التالية ، بناءً على توصيات الحكومة المصرية وموافقة الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية :

(أ) فى حالة استمرار العائق الذى يحول دون تنفيذ المشروع لأقل من ١٢ شهراً ، يتم تعليق تنفيذ المشروع . ويتم الاحتفاظ بالأموال المتبقية حتى زوال العائق وموافقة الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية على استئناف أعمال المشروع ؛

(ب) فى حالة استمرار العائق الذى يحول دون تنفيذ المشروع لأكثر من ١٢ شهراً ، يقوم الطرفان بالاتفاق على استخدام الأموال المتبقية .

المادة (١٢)

تعديل الاتفاق

١٢-١ : للطرفين أن يعدلا هذا الاتفاق بما فى ذلك الملحق فى أى وقت كان . ويتم صياغة أى تعديل كتابةً من خلال المذكرات الشفهية .

المادة (١٣)

تسوية الخلافات

١٣-١ : تتم تسوية أى خلاف ينشأ بين الطرفين بخصوص تنفيذ هذا الاتفاق من خلال القنوات الدبلوماسية .

المادة (١٤)

دخول الاتفاق حيز النفاذ ومدة سريانه

١٤-١ : يقوم كل طرف بإخطار الطرف الآخر كتابةً بانتهاء الإجراءات التى تستلزمها القوانين واللوائح الوطنية لكل منهما لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ . ويدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ فى تاريخ استلام آخر إخطار من هذه الإخطارات.

١٤-٢ : مدة هذا الاتفاق ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ دخوله حيز النفاذ . ويمكن تمديده - بناءً على اتفاق الطرفين - حتى الانتهاء من أعمال المشروع .

إثباتًا لما تقدم ، قام الموقعون أدناه ، بناءً على تفويض من حكومة كلٍ منهما ، بالتوقيع على هذا الاتفاق .

حرر فى ..... بتاريخ ..... من نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية ، لكل منهما ذات الحجية .

عن

حكومة جمهورية إيطاليا

(إمضاء)

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

(إمضاء)

ملحق

وثيقة المشروع

خطة دعم إعادة هيكلة وتطوير الهيئة القومية لسكك حديد مصر

نظرة عامة :

١ - خلفية .

٢ - الأهداف العامة والمحددة .

٣ - النتائج المتوقعة .

٤ - الأنشطة .

٥ - المتابعة والتقييم .

٦ - نظام التمويل .

١ - الخلفية :

١-١ : يلعب قطاع السكك الحديدية دوراً بارزاً فى الاقتصاد المصرى كما أنه يعد أحد وسائل النقل الهامة لذوى الدخول المنخفضة ، وتتولى الهيئة القومية لسكك حديد مصر ، وهى هيئة عامة تتبع وزارة النقل ، القيام بتشغيل السكك الحديدية .

١-٢ : شهد نظام السكك الحديدية المصرية تدهوراً مضطردا على مر السنين يرجع إلى نقص الاستثمارات وتدنى مستوى سلامة السكك الحديدية والعجز الواضح فى مهارات الإدارة ، وتقوم استراتيجية الحكومة الخاصة بقطاع السكك الحديدية بالعمل تدريجيًا على إعادة الهيكلة لخلق خدمات سكك حديدية أكثر أمانًا وفعالية وتتسم بسرعة الاستجابة والتنافسية ، وتعمل فى سوق أكثر تحرراً ووفق علاقات مالية أعيد هيكلتها مع الحكومة ، مع الاستمرار فى توفير خدمات النقل لذوى الدخول المنخفضة وفقًا للحاجة

إليها أو للأماكن النائية وفقًا لنظم التزامات الخدمات العامة . ويشمل النهج برنامج بعيد المدى متعدد الجوانب يتطلب تنفيذه عدة سنوات ويتضمن عدداً من الإصلاحات المؤسسية التى تؤثر بدورها على الإطار القانونى والتنظيمى وعلى العلاقات المالية بين الحكومة ومؤسسات السكك الحديدية وهيكل إدارتها ودور القطاع الخاص فى أنشطة السكك الحديدية . بيد أن تحسين تنافسية حركة النقل هذه يعد أمراً ضروريًا لتمكين قطاع السكك الحديدية من القيام بأداء دوره الاقتصادى والاجتماعى والإسهام بشكل كامل فى الاقتصاد الوطنى .

١-٣ : وبالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لشبكة خطوط سكك حديدية تتسم بكفاءة فى دعم كلٍ من النمو الاقتصادى والتنمية البشرية على المستوى الوطنى - قررت الحكومة المصرية فى عام ٢٠٠٦ من خلال وزارة النقل البدء فى إعداد خطة لإعادة هيكلة وتطوير الهيئة القومية لسكك حديد مصر ، وقد تم تنفيذها بالاشتراك بين وزارة النقل والشركة الاستشارية الدولية بوز الين هاميلتون (Booz Allen Hamilton) ، ومن المخطط له أن يتم التركيز على خمس دعائم رئيسية خلال السنوات الخمس القادمة وهى :

- دعم سلامة خدمات السكك الحديدية :

إدخال نظم قواعد ومراقبة السلامة وتحسين أعمال السلامة وصولاً لمستويات سلامة مقبولة لخدمات السكك الحديدية فى مصر ؛

- تحسين مستويات خدمة العملاء :

دعم الأداء التشغيلى ليصبح وسيلة نقل أكثر مصداقية واعتمادية ؛

- تطويرأعمال شحن البضائع :

إطلاق إمكانيات الهيئة القومية لسكك حديد مصر فى مجال أعمال شحن البضائع بما يجعلها تنافس بشكل أكثر نجاحًا لوسائل النقل الأخرى :

• الربحية الاقتصادية مع مراعاة المسئولية الاجتماعية :

ضمان إتاحة خدمات السكك الحديدية للمواطنين وألا تمثل المسئولية الاجتماعية للهيئة القومية لسكك حديد مصر عائقًا أمام تحقيق الربحية الاقتصادية ؛

• تحقيق الاكتفاء الذاتى المالى :

تحقيق الربحية للهيئة القومية لسكك حديد مصر فى إطار زمنى متوسط المدى مما يجعلها مكتفية ذاتيًا ماليًا من خلال التدفقات النقدية لها والحفاظ على المعدل العالى المطلوب للاستثمارات .

١-٤ : ويرتكز تنفيذ الخطة واستكمال الدعائم الخمس على المبادرات الرئيسية السبع التالية :

• التزامات القطاع العام :

يتوقف نجاح خطة التحول على التعويض المناسب عن كل من الالتزامات والخدمات المحققة لخسائر . وبهدف نظام الالتزام بالخدمات العامة المرجو من الخطة إلى ضمان التعويض المناسب للهيئة القومية لسكك حديد مصر عن الخدمات التى لا يمكن أن تعمل على نحو مربح ؛

• النموذج التشغيلى الجديد للهيئة القومية لسكك حديد مصر :

يقوم النموذج التشغيلى الجديد المقترح للهيئة القومية لسكك حديد مصر على أربع وحدات عمل استراتيجية (نقل الركاب للمسافات البعيدة ، نقل الركاب للمسافات القصيرة والشحن والبنية التحتية) ، وخدمات مشتركة فعالة ومركز اتحاد قوى . كما يعتمد النموذج على بعض الجهات التابعة للهيئة القومية لسكك حديد مصر التى تنصب على أعمال محددة مثل إدارة العقارات وصيانة القطارات وصيانة البنية التحتية وخدمات تكنولوجيا المعلومات ... إلخ ؛

● تكنولوجيا المعلومات :

يشتمل برنامج استثمار تكنولوجيا المعلومات على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها من أجل العمل على تحديث نظم الهيئة القومية لسكك حديد مصر خلال الفترة من الثلاث إلى الخمس سنوات القادمة وذلك للتغلب على واقع الأمر الحالى المتمثل فى أداء العمل فى أغلب الأمر باستخدام الطرق اليدوية :

● الأصـــول :

تخطط الهيئة القومية لسكك حديد مصر على استثمار ما يصل إلى ١,٢ مليار يورو خلال الأعوام من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ فى تجديد الخطوط ونظم الإشارات وتحسين القطارات . وسيستمر برنامج تجديد الخطوط الدائمة لمدة ٢٠ عاما ، ومن المخطط له تجديد ما يقرب من ٢٥٠ كم من خطوط السكة الحديد فى العام الواحد ، كما سيتم تركيز أشغال الإشارات على تحديث ٤ حارات رئيسية ، مع إعادة تطوير أسطول القطارات بما يحقق توفر متزايد للقاطرات والعربات وعربات الركاب مع العمل على إعادة تأهيلها .

● خدمات شحن البضائع :

تم التخطيط لمبادرة تطوير وتوسع شاملة لأعمال شحن البضائع بهدف إعادة هيكلة وتطوير أعمال شحن البضائع بما يسمح بتحقيقها للربحية فى المستقبل .

● الإيرادات :

تحقيقًا لزيادة الإيرادات المحصلة عن نقل الركاب - تم وضع عدة تدابير منها : الحد من التهرب من سداد أجرة الركوب ، وزيادة المعروض من الدرجات المكيفة ، واستحداث نظم التسعير بالدرجة أولى مميزة .

● السـلامـة :

يعمل نظام السلامة الجديد للهيئة القومية لسكك حديد مصر على التغلب على المسائل المتأصلة فى النظام الحالى مثل : الافتقار إلى تنظيم هيكلى للسلامة وغياب نظم إدارة السلامة الأساسية وعدم توفر نظام حصر فعال لبيانات أداء السلامة والتطبيق المتدنى لقواعد / سياسات السلامة والقصور فى منح السلطة للعاملين المختصين بأعمال السلامة ومفتشى السلامة ، والتخصيص غير الفعال ، ونقص الكوادر القيادية والمهارات المؤهلة فى مجال السلامة .

١-٥ : كما توصى الخطة بالاستثمار فى النهوض بالموارد البشرية للهيئة القومية لسكك حديد مصر . حيث يعتبر الافتقار إلى المهارات الإدارية الكافية وتقنيات الإدارة الحديثة يعد فى واقع الأمر ضعفًا خطيرا يمكن أن يعوق التنفيذ الفعال للمساهمات والذى يستوجب التغلب عليه من خلال عملية نقل حق المعرفة والتكنولوجيا .

١-٦ : وعلى ذلك - فإن الخطة تعمل على تحديد مجالات العمل التالية داخل الهيئة القومية لسكك حديد مصر باعتبارها مجالات يتم تناولها عن طريق دعم فنى خارجى :

- المركز الرئيسى ،
- التمويل ،
- الموارد البشرية ،
- نقل الركاب للمسافات الطويلة ،
- نقل الركاب للمسافات القصيرة ،
- نقل البضائع ،
- البنية الأساسية ،
- المشتروات ،
- الصيانة ،
- الاتصالات اللاسلكية .

٢ - الأهداف العامة والمحددة :

٢-١ : الهدف المرجو الوصول إليه من المشروع هو مساعدة الحكومة فى تنفيذ استراتجيتها فى إعادة الهيكلة من حيث تحسين كفاءة السكة الحديد ودعم قدرتها المالية والنهوض بقدراتها حتى تقوم على نحو أفضل بخدمة الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للدولة .

٢-٢ : وتتمثل الأهداف المحددة بالمشروع فى إدخال تقنيات إدارة حديثة وتعزيز القدرات الإدارية للهيئة القومية لسكك حديد مصر لتحسين الكفاءة ومستويات الخدمة والسلامة فى التشغيل .

٣ - النتائج المتوقعة :

٣-١ : تتفق نتائج المشروع مع أهداف خطة الهيئة القومية لسكك حديد مصر من حيث : زيادة مستويات الأمان لشبكة السكك الحديدية والارتقاء بجودة وكفاءة الخدمات وتحسين خدمات نقل البضائع وتقديم خدمات سكك حديدية أكثر تنافسية وذات ربحية ، وأن تكون سكك حديد مصر ذو توجه اقتصادى واستدامة مالية ، مع الاستمرار فى تقديم خدمات نقل لتلبية احتياجات محدودى الدخل . ويقوم المشروع على الإسهام فى خطة مرفق السكة الحديد بتقديم الدعم لإعادة التنظيم الإدارى والتشغيلى للهيئة القومية لسكك حديد مصر .

٣-٢ : بالإضافة على ذلك يتعين الوفاء بالشروط التالية لتحقيق النتائج سالفة الذكر :

- التزام الحكومة بتنفيذ استراتيجيتها لتحديث نظام السكك الحديدية ؛
- التزام وزارة النقل بتنفيذ الأعمال الموضحة بالخطة ؛
- وضع إطار قانونى وتنظيمى خاص بمعايير السلامة وضمان تطبيقه ؛
- تنفيذ سياسات تتعلق بوحدات أعمال الهيئة القومية لسكك حديد مصر ؛
- استكمال التزامات الخدمات العامة المقررة بالخطة .

٤ - الانشطة :

٤-١ : يدعم المشروع عناصر رئيسية لخطة السكك الحديدية مع التركيز بصفة خاصة على تلك المكونات الحيوية فى مجال تحسين الكفاءة والسلامة وزيادة العائد وتحديث الممارسات الإدارية .

٤-٢ : مدة المشروع خمس سنوات وتم تقسيم خطة المساعدة الفنية إلى مرحلتين : مرحلة أولى مدتها ثلاث سنوات ومرحلة ثانية مدتها سنتان . وتحقيقًا لهذا - سيقوم عشرة مديرين نظراء على درجة عالية من الكفاءة بدعم إدارة الهيئة القومية لسكك حديد مصر فى مجالات العمل المذكورة آنفا من خلال تقديم النصح وإرشاد المديرين التنفيذيين النظراء . ويتم تنفيذ أعمال المساعدة الفنية فى مصر . هذا - وقد تم تحديد المديرين النظراء على النحو التالى :

١ - رئيس مجلس الإدارة المشارك ؛

٢ - رئيس وحدة الأعمال الفرعية (SBU) للبنية الأساسية ؛

٣ - رئيس وحدة الأعمال الفرعية (SBU) لنقل الركاب للمسافات الطويلة ؛

٤ - رئيس وحدة الأعمال الفرعية (SBU) لنقل الركاب للمسافات القصيرة ؛

٥ - رئيس وحدة الأعمال الفرعية (SBU) لشحن البضائع ؛

٦ - مدير الإشارات والاتصالات ؛

٧ - رئيس صيانة القطارات ؛

٨ - رئيس التمويل ؛

٩ - رئيس الموارد البشرية ؛

١٠ - مدير المشتروات .

٤-٣ : وترد تفاصيل المساعدة الفنية فى خطط التشغيل السنوية ، ويمكن إعادة تنظيم وتعديل الأعمال (مجالات العمل ، المديرين النظراء) متى دعت الضرورة وذلك وفقًا لتقدم سير العمل فى المشروع وتوصيات بعثات المتابعة والتقييم .

٥ - المتابعة والتقييم :

٥-١ : تقوم الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية بمتابعة تنفيذ المشروع للتحقق من فعالية الأعمال المنفذة بما فى ذلك إسهام المشروع فى تنفيذ خطة السكة الحديدية ، واستخدام الأموال المقدمة ، ويجوز للإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية القيام بزيارة المشروع لتفقد تنفيذه والحصول على أى معلومات بشأنه .

٥-٢ : تقدم الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية بعثات تقييم سنوية للتيقن من أن النتائج المحققة تتفق مع أهداف المشروع وتقديم التوصيات بشأن تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع التى سيتم تمويلها فى العامين التاليين . ويقوم الطرفان بالاتفاق معا فيما يتعلق بغرض وتوقيت وآليات التمويل والشروط المرجعية .

٦ - نظام التمويل :

٦-١ : تغطى المساهمة المقدمة من الإدارة العامة للتعاون الإنمائى بالخارجية الإيطالية التكاليف التالية :

بدلات عدد (١٠) مديرين مختصين بالعمل الذى يجرى تنفيذه فى مصر وذلك بمبلغ إجمالى لا يتجاوز قدره ٤,٨٠٠,٠٠٠ يورو لمدة ٣ سنوات . ويتم تحديد مبلغ المساهمة على وجه الدقة فى عقد المساعدة الفنية :

المتابعة والتقييم بما يقدر بمبلغ ١٥٠٠٠٠ يورو لمدة ٣ سنوات .

٦-٢ : تقوم وزارة النقل بتغطية المصروفات الداخلية التى لا تغطيها المساهمة الإيطالية وتقديم الخدمات والتسهيلات لفريق المساعدة الفنية العامل فى مصر (مثل : الإقامة ، وتوفير المقر والتأمين الصحى ، والسيارات وموظفى الدعم ... إلخ) . ويتم تحديد هذه الالتزامات والاتفاق عليها بين وزارة النقل والشركة التى وقع عليها الاختيار لتقديم المساعدة الفنية .

قرار وزير الخارجية
رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٩

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (١٣) الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٢ بشأن الموافقة على اتفاق مشروع دعم خطة إعادة هيكلة وتطوير الهيئة القومية لسكك حديد مصر بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية إيطاليا ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٨ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٢ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية اتفاق مشروع دعم خطة إعادة هيكلة وتطوير الهيئة القومية لسكك حديد مصر بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية إيطاليا ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٨

ويعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٢٠٠٩/١/٢٠

صدر بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٢

وزير الخارجية

احمد ابو الغيط